

نشرة صندوق النقد الدولي



آفاق الاقتصاد العالمي

الصندوق يرى أن زيادة المخاطر تخنق التعافي العالمي المتباطئ

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٩ أكتوبر ٢٠١٢

الصناعة التحويلية في مصنع أمريكي: لا تزال المخاوف من "المنحدر المالي" في الولايات المتحدة تلقي بظلالها على الآفاق الاقتصادية (الصورة: Kevin G. Hall/MCT).

- الصندوق يخفض تنبؤاته، ويتوقع أن يصل معدل النمو العالمي إلى ٣,٣% في العام الجاري.
- هبوط النمو في التجارة العالمية، ملحقاً الضرر بالأسواق الصاعدة والبلدان النامية.
- احتمال تحسن التوقعات إذا تلاشت الغيوم التي تكتنف منطقة اليورو و"المنحدر المالي" في الولايات المتحدة.

صندوق النقد الدولي يعرض صورة قاتمة للاقتصاد العالمي أكثر مما كانت منذ بضعة شهور، مشيراً إلى استمرار تراجع الاحتمالات المتوقعة وزيادة المخاطر. وعلى وجه العموم، خفّض الصندوق تنبؤاته للنمو العالمي إلى ٣,٣% في العام الجاري لتصل في عام ٢٠١٣ إلى معدل لا يزال بطيئاً وقدره ٣,٦%.

قال الصندوق في آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي تم الكشف عنه في طوكيو قبل اجتماعات الصندوق والبنك الدولي السنوية لعام ٢٠١٢، إنه من المتوقع أن تحقق الاقتصادات المتقدمة معدل نمو قدره ١,٣% في العام الجاري، مقارنة بمعدل بلغ ١,٦% في العام الماضي و٣% في ٢٠١٠، بينما لا تزال تخفيضات الإنفاق العام واستمرار ضعف النظام المالي تلقي بظلالها على التوقعات المحتملة.

وتم تخفيض تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالتنبؤات المعلنة في شهري يوليو وأبريل لتصل إلى ٥,٣% مقابل ٦,٢% في العام الماضي. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات الصاعدة الرائدة كالصين والهند وروسيا والبرازيل، بينما تشير التوقعات إلى هبوط حجم التجارة خلال العام الجاري إلى ٣,٢% مقارنة بمعدل قدره ٥,٨% في العام الماضي و١٢,٦% في عام ٢٠١٠.

وقال السيد أوليفيه بلانشار، كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي، "إن انخفاض النمو وانتشار أجواء عدم اليقين في الاقتصادات المتقدمة يؤثران على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال قنوات التجارة والقنوات المالية على حد سواء، الأمر الذي يزيد من مواطن الضعف المحلية".

الاجتماعات السنوية في طوكيو

يأتي نشر هذه التنبؤات التي تحظى باهتمام كبير في مستهل أسبوع من النشاط المكثف في طوكيو، حيث يلتقي أكثر من ١٠ آلاف من محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، والخبراء من المجتمع الأكاديمي، والصحفيين لمناقشة قضايا الاقتصاد العالمي في [الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي](#) التي تعقد هذا العام في العاصمة اليابانية. كذلك سيصدر اثنان من أهم التقارير التقييمية هما [تقرير الاستقرار المالي العالمي](#) الذي يتناول حالة القطاع المالي و[تقرير الرائد المالي](#) الذي يبحث قضايا الموارد العامة.

وقال الصندوق إن تنبؤاته استندت إلى افتراضين حاسمين بشأن السياسات - أن يتمكن صناع السياسات في أوروبا من وضع أزمة منطقة اليورو قيد السيطرة، وأن يتمكن صناع السياسات في الولايات المتحدة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع "المنحدر المالي" وعدم السماح بحدوث الزيادات الضريبية التلقائية وتخفيضات الإنفاق. ومن شأن عدم اتخاذ الإجراءات في أي من هاتين المسألتين أن يؤدي إلى زيادة تدهور احتمالات النمو.

وأشارت التنبؤات إلى توقع بقاء السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة على موقفها الداعم. فقد أطلقت كبرى البنوك المركزية مؤخرا برامج جديدة لشراء السندات والإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة. لكن النظام المالي العالمي لا يزال هشاً، كما أن الجهود المبذولة في الاقتصادات المتقدمة لكبح الإنفاق من الموازنة على الرغم من ضرورتها تسببت في تراجع احتمالات التعافي.

التوقعات حسب المنطقة

تشير التنبؤات إلى تعثر التعافي في كبرى الاقتصادات المتقدمة، بينما لا تزال مستويات النمو جيدة إلى حد ما في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وأفاد الصندوق بأن المؤشرات المبكرة لا تشير إلى حدوث أي تسارع ملحوظ في وتيرة النشاط الاقتصادي، وإن كانت الأوضاع المالية قد تحسنت مؤخرا كرد فعل للإجراءات التي اتخذها صناع السياسات في منطقة اليورو واستراتيجية التيسير التي اتبعتها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

- **ففي الولايات المتحدة**، سوف يصل متوسط النمو إلى ٢,٢% في العام الجاري. ومن المتوقع أن يزداد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ١,٥% خلال النصف الثاني من ٢٠١٢، ويرتفع إلى ٢,٧٥% في فترة لاحقة من ٢٠١٣. ويمثل ضعف الميزانيات العمومية والثقة في قطاع الأسر، وضيق الأوضاع المالية نسبياً، واستمرار النقش المالي عوامل تعيق زيادة النمو.

- وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بواقع ٠,٤% في عام ٢٠١٢ ككل - حوالي ٠,٧٥% (محسوبا على أساس سنوي) خلال النصف الثاني من ٢٠١٢. وعلى الرغم من تراجع تخفيضات الموازنة واعتماد سياسات على المستوى المحلي وفي عموم منطقة اليورو لزيادة التحسينات في الأوضاع المالية في فترة لاحقة من عام ٢٠١٣، فإن التوقعات تشير إلى بقاء إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ثابتا في النصف الأول من ٢٠١٣ ثم يرتفع في النصف الثاني بنحو ١%. وتشير التوقعات كذلك إلى احتمال تحقيق نمو منخفض لكنه إيجابي في الاقتصادات "الرئيسية" على مدار الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٣. ويرجح أن يتعرض أغلب الاقتصادات "الهامشية" في منطقة اليورو لانكماش حاد في عام ٢٠١٢، نتيجة قيود تفرضها السياسات المالية المتشددة والأوضاع المالية الضيقة، ولا تبدأ في التعافي إلا في عام ٢٠١٣.
- وفي اليابان، من المتوقع أن يبلغ النمو ٢,٢% في عام ٢٠١٢. وسوف تتراجع وتيرة النمو تراجعا ملحوظا مع انتهاء أنشطة الإعمار التي أعقبت الزلزال. وتشير التنبؤات إلى إصابة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالركود في النصف الثاني من ٢٠١٢ ويحقق نموا بنحو ١% في النصف الأول من عام ٢٠١٣. ومن المتوقع بعد ذلك أن تتسارع وتيرة النمو أكثر.
- ولا تزال الأساسيات الاقتصادية محتفظة بقوتها في العديد من الاقتصادات التي لم تتعرض لأي أزمة مالية، لا سيما في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي هذه الاقتصادات، من المفترض أن تواصل معدلات نمو التوظيف المرتفعة والاستهلاك القوي في إعطاء قوة دفع للطلب، وتساهم مع تيسير السياسات الاقتصادية الكلية في دعم الاستثمارات السليمة والنمو. غير أنه من غير المتوقع عودة معدلات النمو إلى مستويات ما قبل الأزمة.
- وفي آسيا النامية، من المتوقع أن يصل متوسط نمو إجمالي الناتج الحقيقي إلى ٦,٧% في عام ٢٠١٢ حيث تشير التنبؤات إلى تسارع وتيرته في النصف الثاني من ٢٠١٢ لتصل إلى ٧,٢٥%. وسوف تكون الصين بمثابة المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث يتوقع أن يتلقى النشاط الاقتصادي دفعة من الموافقة المعجلة بتنفيذ مشروعات البنية التحتية العامة. وبدت أفاق الاقتصاد في الهند مشوبة بأجواء عدم اليقين الاستثنائي: ففي عام ٢٠١٢، ومع ضعف النمو في نصفه الأول واستمرار تباطؤ الاستثمار، من المتوقع أن يكون معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قريبا من ٥%، لكن من المتوقع أن يسهم تحسن الأوضاع الخارجية وازدياد الثقة - بدعم من مجموعة من الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في وقت قريب جدا - في رفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٦% في عام ٢٠١٣.
- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من المرجح تراجع النشاط في البلدان المستوردة للنفط نتيجة استمرار أجواء عدم اليقين المصاحبة للتحول السياسي والاقتصادي في أعقاب "الربيع العربي" وضعف معدلات التبادل التجاري - حيث يرجح تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي ١,٢٥% في ٢٠١٢، ليسجل ارتدادا

إيجابيا معتدلا في عام ٢٠١٣. ويمثل التعافي في ليبيا سببا رئيسيا للارتفاع الحاد المتوقع في معدل النمو الكلي بين البلدان المصدرة للنفط في ٢٠١٢، ليصل إلى أكثر من ٦,٥%، ثم يعود بعد ذلك إلى ٣,٧٥% في عام ٢٠١٣.

- وفي أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يسجل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي معدلا قدره ٣,٢٥% تقريبا عن النصف الثاني من ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرته بعد ذلك إلى ٤,٧٥% على مدار النصف الثاني من عام ٢٠١٣. ويكون هذا التسارع المتوقع قويا في حالة البرازيل نتيجة اتخاذ تدابير المالية العامة الموجهة والتي تهدف إلى تعزيز الطلب على المدى القريب وتيسير السياسة النقدية، بما في ذلك تنفيذ تخفيضات أسعار الفائدة بما يعادل ٥٠٠ نقطة أساس منذ أغسطس ٢٠١١. ولا تشير التنبؤات إلى حدوث زيادة كبيرة في وتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان الأخرى.

- وفي اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو مرة أخرى ليصل إلى ٤% في فترة لاحقة من عام ٢٠١٣ نتيجة تحسن الأوضاع المالية في الاقتصادات المضارة من الأزمة، وازدياد قوة الطلب إلى حد ما من منطقة اليورو، ونهاية دورة من الانتعاش والكساد في تركيا. وسوف تسجل دول الكومنولث المستقلة نموا قدره ٤% في العام الجاري، بينما تحقق روسيا نموا قدره ٣,٧%.

- وتشير التوقعات إلى استمرار قوة النمو في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، مسجلا متوسط يتجاوز ٥%. ويشارك معظم بلدان المنطقة في حالة من التوسع القوي، باستثناء جنوب إفريقيا، التي تعرقلت مسيرتها نتيجة روابطها القوية مع أوروبا. وقد تضررت مؤخرا بعض البلدان المستوردة للغذاء في المنطقة نتيجة الزيادة الحادة في أسعار الغذاء العالمية بالنسبة لبضعة محاصيل رئيسية.